

ملاحظة تفسيرية من المؤلف

خلال هذه الأيام، تلقى كاتب هذه السطور الخبر الذي كان يأمله والمتمثل في أن محكمة النقض العليا الإيطالية، بأعلى هيأتها المؤلفة من دوائرها المجتمعة، قد بتت في المبدأ القانوني المتعلق بالمادة التي يدور حولها النقاش وذلك في جلسة 16 ليويليو/تموز 2008 القرار عدد 19499، برئاسة الدكتور فيتشيسو كربوني والمقرر المستشار الدكتور الفونسو أماتوتشي. وقد تم إدخال القرار المعطل بنسخته الكاملة في نص القانون الإيطالي .

ومنذ زمن بعيد، أو بالأحرى من تاريخ 13 ابريل/نيسان 1977، كان للمقرر الدكتور الفونسو أماتوتشي فضل التأشير الإيجابي، في العدد 1388 من مجلة "المحاكم الإيطالية"، على أول كتاب صدر للمؤلف بعنوان "إعادة تقييم العملة وأسعار الفائدة في السوق" إن الأطروحة التي اقترحها كاتب هذه السطور، لعشرات من السنين في مؤلفاته، تتمثل في أن الحد الأقصى من الضرر المترتب عن المماطلة يتحدد فقط في الفرق ما بين معدل الفائدة السوقي و الفائدة القانونية.

مع العلم وأن السبب الوحيد الذي يثير قلق المؤلف هو اللجوء إلى العوائد الخاصة للسندات الحكومية بدلا من العوائد الاعتيادية المتمثلة بالفوائد المصرفية على الودائع أو الفوائد على القروض، وذلك حسب الحجة المقدمة من الدائن، كما هو السلوك الاعتيادي له. إن المؤلف لا يزال ثابتا على قناعاته السابقة والمتمثلة في أن الحد الأقصى من الضرر يتم تحديده في إطار الحد الأقصى المحتمل للفائدة المصرفية على الودائع وعلى القروض التي ستكون محل إثبات من طرف الدائن المتضرر.

و بالرغم من ذلك، حسب رأي المؤلف، فإنه باستطاعة القاضي أيضا، في حال انعدام أدلة أخرى، أن يلجئ إلى معايير الإنصاف و هكذا، ولنفس هذه الأسباب يمكنه اللجوء أيضا إلى السندات الحكومية.

يبدو أنه قد تم اتخاذ القرار النهائي لحل التعارض الطويل و الهام في مجال القانون في إيطاليا وهو ما يمثل سابقة على مستوى الأوضاع المشابهة التي تجري في بلدان أخرى من العالم.

وسوف يجد القارئ النص الكامل و الأصلي للقرار الذي اتخذته محكمة النقض بدوائرها المجتمعة في تاريخ 2008/07/16 رقم 19499، وهو مكتوب باللغة الإيطالية.